

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: العلوم الاقتصادية  
فرع: اقتصاد  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي



كلية العلوم الاقتصادية  
قسم العلوم الاقتصادية  
رقم: .....

تحت عنوان:

دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية  
في البنوك التجارية

دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بولاية المسيلة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تحت إشراف:

الدكتور: سنوسي علي

إعداد الطالبة:

? عطابي كريمة

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة الأساتذة:

- |               |                         |               |              |
|---------------|-------------------------|---------------|--------------|
| مختار معزوز   | الرتبة: أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | رئيسا        |
| - علي سنوسي   | الرتبة: أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | مشرفا ومقررا |
| - الحواس زواق | الرتبة: أستاذ محاضر (أ) | جامعة المسيلة | مناقشا       |

# \*\* كلمة شكر و عرفان \*\*

لشكر لله أولا وأخيرا، واحمده حمدا كثيرا علي توفيقه لنا في إتمام هذا العمل المتواضع وعلى كل النعم التي أنعمها علينا.

تتقدموا بجزيل الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور سنوسي علي الذي تفضل شكورا بقبول الإشراف على هذا العمل وعلي توجيهاته وإرشاداته.

كما تتقدموا بخالص عبارات الشكر والاحترام إلى كل العاملين على ما قدموه لنا من تسهيلات ومعلومات قيمة

في الأخير نشكر كل من ساعدنا على إتمام هذا العمل المتواضع سواء من قريب او من بعيد

ان وفقنا فمن الله وان كان غير ذلك فمن أنفسنا ومن الشيطان والله الهادي الى سواء السبيل وصلى الله وسلم على نبينا محمد واله وصحبه أجمعين والحمد لله الذي بنعمته تم الصالحات

## قائمة المحتويات

شكر وعرfan

قائمة المحتويات

فهرس الأشكال

فهرس الجداول

أ

مقدمة

### الفصل الأول: الإطار النظري للقروض المصرفية

- 6 المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية
- 6 مطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها.
- 7 المطلب الثاني: مصادر القروض المصرفية
- 8 المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية
- 14 المبحث الثاني: تقنيات وإجراءات منح القرض
- 14 المطلب الأول: مراحل وخطوات منح القروض المصرفية
- 19 المطلب الثاني: شروط منح القرض المصرفية:
- 20 المطلب الثالث: معايير منح القروض
- 21 المبحث الثالث: مبادئ وإجراءات منح القروض المصرفية.
- 21 المطلب الأول: مبادئ منح القروض المصرفية
- 22 المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القروض المصرفية
- 33 المطلب الثالث: إجراءات وسائل الحد من أخطار القروض المصرفية

### الفصل الثاني: دراسة حالة وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

- 28 المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري "CPA"
- 28 المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي
- 30 المطلب الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري

32	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري
33	المبحث الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة
33	المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة
35	المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة
36	المطلب الثالث: مكونات ملف كل قرض
39	المطلب الرابع: إجراءات منح القروض
42	المبحث الثالث : دراسة قرص استثماري مقدم من وكالة القرض الشعبي بالمسيلة
42	المطلب الأول : دراسة قرص استثماري مقدم للزبون " ع. م "
46	المطلب الثاني: دراسة قرض استثماري مقدم للزبون (م)
52	الخاتمة
	قائمة والمراجع
	الملاحق

### فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
30	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري	01
33	الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري بالمسيلة	02

### فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
45	جدول سداد قرض الزيتون م ع	01
48	جدول سداد قرض الزيتون م	02

## المقدمة العامة:

يعتبر القطاع البنكي أو المصرفي في أي بلد الركيزة الأساسية والدعامة لتشجيع القطاعات أو النشاطات الاقتصادية سواء الزراعية أو الصناعية التالية: رية أو الخدماتية، إذ يعتبر عصب الحياة لأي قطاع اقتصادي إذ توفر البنوك التجارية هو لتغطية الاحتياجات المالية للمجتمع في جميع القطاعات، وتعتبر المكون والمؤثر في هيكل الجهاز المصرفي عن طريق سياسة الإقراض، حيث تعتبر القروض التي تمنحها البنوك احد أهم مصدر دخل للبنك واهم مورد مالي له.

حيث أن عملية الإقراض للعملاء في الخدمة الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيتها .

وعليه على البنك مراعاة عدة عوامل عند منح القروض أهمها الربحية والسيولة، وعليه فان القائمين على إدارة أموال البنك إدارة الأموال وتوظيفها بما يحقق الوفاء بمتطلبات سحب الودائع وتحقيق اكبر عائد ممكن إذ أن تحقيق الأرباح وتعزيز مداخل المصرف ضروريين وأساسين لاستمرار العمل المصرفي لاسيما في الأزمات الاقتصادية، وان ربحية المصرف مصدر قوتها.

وعلى هذا الأساس وبناء على ما سبق في معرفة الدور الذي تلعبه القروض في البنوك التجارية ومكانتها وعلى هذا الأساس نطرح الإشكالية التالية :

**ما هو الدور الذي تلعبه القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية ؟**

**الأسئلة الفرعية:**

وللإجابة عن هذه الإشكالية وبصورة واضحة وصحيحة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1 - ما هو الدور الذي تلعبه القروض المصرفية في زيادة ربحية البنوك التجارية؟

2 - ما هي أهمية القروض المصرفية بالنسبة للبنوك التجارية ؟

### الفرضيات:

ما هي المخاطر التي تواجه البنوك عند منح القروض والإجراءات المتخذة والوقاية منها ؟

### الفرضيات:

- 1- يعتبر الجهاز المصرفي الجزائري الواجهة الحقيقية لحالة الاقتصاد الوطني، ووسيلة هامة من وسائل تمويل وترقية للاستثمار باعتباره عصب الحياة الاقتصادية.
- 2- تعد القروض المصرفية آلية مهمة تعطي اكبر إيرادات ممكنة للبنوك التجارية باعتبارها أكثر الآليات ربحية بباقي الآليات الأخرى.
- 3- قد يواجه البنك مخاطر من جراء منحه لبعض القروض تتسبب في خسارته وتراجع مردوبيته لذلك يتطلب عدة ضمانات .

### أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في معرفة الدور الذي تلعبه القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية ومكانة القروض في البنوك التجارية ومهل هي بالفعل أهم مورد مالي للبنوك التجارية، ومعرفة الطريقة والكيفية التي تتبعها البنوك في منح القروض المصرفية والدور الذي تلعبه في تفعيل الدورة الاقتصادية.

### دوافع الدراسة:

يمكن تقسيم دوافع هذه الدراسة إلى عدة أسباب منها:

- شعورنا بأهمية وقيمة الموضوع في وقتنا الحالي .
- قابلية الموضوع للبحث والدراسة .
- ارتباط الموضوع بالتخصص .
- توضيح أعمال البنوك من أجل معرفة الشروط والإجراءات التي يتخذها هذا الأخير لمنح القروض.

## أهداف الدراسة:

إن الهدف الذي نتطلع الوصول إليه من خلال البحث هو :

1- معرفة دور القروض المصرفية في تحقيق الربحية للبنوك التجارية.

2- معرفة الإجراءات التطبيقية لمنح القروض المصرفية والتي من شأنها ان تقلل من المخاطر التي قد تتعرض لها .

3 -دعم مصارفنا في هذا المجال.

**منهج الدراسة:** بهدف التأكد من الفرضيات والوصول إلى نتائج مقنعة للإجابة على إشكالية البحث والتساؤلات المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، وعلى منهج دراسة حالة الجانب التطبيقي

**صعوبات الدراسة:** كغيره من البحوث صادف بحثنا عدة صعوبات نتج عنها عدة نقائص، ويمكن إجمال صعوبات في مايلي:

نقص ملحوظ في المراجع، خاصة من المراجع الجزائرية التي تهتم بالجهاز المصرفي .

-إلى جانب تحفظ موظفي القرض الشعبي الجزائري على إسرار زبائن البنك بحيث كان هذا التحفظ عائق أمام دراستنا.

**تقسيمات البحث:** بغية التحكم في الموضوع والفهم أكثر قسمنا دراستنا إلى فصلين، حيث

يتضمن الفصل الأول عموميات عن القروض في ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول

ماهية القروض المصرفية أما المبحث الثاني يتضمن تقنيات منح القروض المصرفية أما

المبحث الثالث مبادئ وإجراءات منح القروض المصرفية، أما الفصل الثاني يتضمن دراسة

حالة. يتضمن ثلاث مباحث، الأول تعريفات حول القرض الشعبي الجزائري، والثاني وكالة

القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة، أما المبحث الثالث دراسة القرض الاستثماري المقدم من

وطالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

## المقدمة:

يعتبر القرض المصرفي ذا فعالية وفي غاية الأهمية ومن بين أكثر الأدوات التي تلجأ إليها المؤسسات بمختلف أشكالها عند حاجتها إلى تمويل أو عجز مالي في فترة معينة. ويمكن القول أنه لا يمكن أن تستقيم الحياة الاقتصادية بدونه فعلى مستوى البنوك فإن القرض مصرفي هو الاستثمار الأكثر جاذبية التي تحقق من خلالها الأرباح. أما على مستوى الاقتصاد فإن القرض مصرفي فإنه في غاية الأهمية، وله تأثير كبير الأبعاد على الاقتصاد الوطني. وبه ينمو الاقتصاد الوطني ويتطور ويرتقي أو ينخفض ويتدهور.

## المبحث الأول: ماهية القروض المصرفية

تلعب القروض المصرفية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، وذلك أنها الممول الرئيسي، لكل المؤسسات التي تعاني من عجز مالي.

## مطلب الأول: مفهوم القروض البنكية وأهميتها.

الفرع الأول: مفهوم القروض البنكية: وتعرف القروض المصرفية على النحو التالي:

- يعرف القرض على أنه تسليف المال، لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك، وهو يقوم على عنصرين أساسيين هما الثقة والمدة.

- وتعرف القروض المصرفية، بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي بمقتضاها يتم تزويد الأفراد والمؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسدادها تلك الأموال وفوائدها، وتدعم هذه العملية بضمانات تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل على السداد.<sup>1</sup>

- كما يعرف القرض على أنه فعل من أفعال الثقة بين الأفراد، ويتجسد القرض في ذلك الفعل الذي يقدم بواسطته البنك الدائن بمنح الأموال إلى شخص آخر هو المدين، أو يعده به منحها إياه أو يلتزم بضمانة أمام الآخرين، وذلك مقابل ثمن أو تعويض هو الفائدة، ويتعهد المدين بعد انقضاء الفترة المتفق عليها بين الطرفين.<sup>2</sup>

ومنه القروض المصرفية هي تلك التسهيلات الائتمانية مباشرة التي تمنح للعملاء بموجب اتفاق بين البنك ومقرض والتي يتم بموجبها قيام البنك بإقراض العميل لمدة معينة بهدف تمويل احتياجاتها متوسطة وقصيرة وطويلة.

ويتم الاتفاق بين العميل والبنك بسداد مبلغ القرض وفوائدها ويكون ذلك في شكل أقساط سنوية أو شهرية أو ربع سنوية وقد يتم تسديدها دفعة واحدة.

<sup>1</sup> - محمد الصيرفي: إدارة المعارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007، ص 13\_14.

<sup>2</sup> - زياد رمضان: إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط2، 2006، ص 17.

## الفرع الثاني: أهمية القروض البنكية

تعتبر القروض البنكية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك من الحصول على إيراداته إذ تمثل الجانب الأكبر من استخداماته، ولذلك تولي البنوك التجارية القروض البنكية عناية خاصة، ويضاف إلى ذلك أن ارتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائماً إلى تفاقم أهمية الفوائد، والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك التجارية مع إمكانية احتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة احتياجات السحب من العملاء.<sup>1</sup>

وتعد القروض البنكية التي تعطى البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلف الائتمان، والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول.

وتلعب القروض دور هاماً في تمويل حاجة الصناعة والزراعة والتجارة و الخدمات، فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال وتمويل مبيعات الآجلة والحصول أحياناً على سلع الإنتاج ذاتها، كما تساعد القروض تجار الجملة والتجزئة في الحصول على السلع وتخزينها.

منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الاقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع، فتعمل القروض على خلق فرص العمالة وزيادة القدرة الشرائية، التي بدورها تساعد على التوسع في استغلال الموارد الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.<sup>2</sup>

## المطلب الثاني: مصادر القروض المصرفية

تتمثل مصادر القروض المصرفية فيما يلي:

## 1 - الودائع:

تعتبر الودائع من مصادر البنوك وهي تمويل النشاطات التجارية للبنك.

<sup>1</sup> - عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة، الدار الجامعية، الإبراهيمية، 2008، ص 104\_ 105.

<sup>2</sup> - محمد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص66.

**2- الورقة البنكية:**

انتقلت الورقة البنكية من الورق متحول إلى ورق نقدي غير متحول الذي هو نوع من أنواع النقود، أي قيمتها تعتمد على الثقة التي توضع فيها الورقة البنكية وأصبحت وسيلة فرض عندما صدرت على شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا فترة الخصم، ثم تسدد في أجل الاستحقاق.<sup>1</sup>

**3- الحساب البنكي:**

إن العلاقة بين الزبون والبنك تكون مدته في وثيقة كشف معلومات ولها قسمان: أحدهما للدفع والآخر لسحوبات وهذا ما يسمى بالحاسب.

**4- السوق النقدية والمالية:**

فهذه هذا السوق إلى إجراء مفاوضات حول القروض، تتم هذه المفاوضات بتقديم الزبون طلب يحدد فيها مقدار القرض الذي يريده، وبعد مدة يتلقى هذا الأخير إشعار بقبول أو عدم قبول طلبه، والسوق النقدية تتفاوض فقط حول القروض الطويلة الأجل وهذه الأخيرة مفروضة بشروط والتي يتم تسديد ها على الأقل خمس سنوات.<sup>2</sup>

**المطلب الثالث: أنواع القروض المصرفية**

يمكن تصنيف القروض التي يمنحها البنك وفق معايير عديدة ومقاييس متحددة من خلال ذلك يمكن تصنيف القروض إلى ثلاثة أنواع هي:

**1- القروض موجهة للتمويل ونشاطات الاستغلال:**

تساعد قروض الاستغلال المؤسسة للتمويل إنتاجها على المدى القصير، والتي لا تتعدى في الغالب ثمانية عشر شهرا، حيث تتبع البنوك عدة طرق للتمويل هذه الأنشطة، ويمكننا بصفة إجمالية أن تصنف هذه القروض إلى ثلاثة أنواع.

<sup>1</sup> - عبد الرزاق حبيب، خديجة خالدي: ديوان مطبوعات جامعية، الجزائر، ط1، 2005، ص 70.

<sup>2</sup> - [http://www.Djolfo.info/vb/shouhread.Phd?l/230669\\_25\\_11\\_2017](http://www.Djolfo.info/vb/shouhread.Phd?l/230669_25_11_2017). 17. 45.

**1.1 القروض العامة:** وتلجأ المؤسسة عادة إلى مثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن إجمال هذه القروض فيما يلي:

**1.1.1 تسهيلات الصندوق:** هي عبارة عن قروض معطاة للخفيف من صعوبات السيولة المؤقتة التي وجدها الزبون.

**2.1.1 السحب على مكشوف:** وهو عبارة عن قرض بنكي للفائدة الزبون الذي يسجل نقص في الخزينة الناجم عن عدم كفاية رأس المال، ويتجسد ماديا في إمكانية ترك حساب الزبون مدينا في حدود مبلغ معين، ولفترة أطول قد تصل سنة.

**3.1.1 قرض الموسم:** وهو القروض التي تمنحها البنوك للمؤسسات التي تتسم نشاطاتها بالموسمية.

**4.1.1 قروض الربط:** وهي القروض التي تمنح للزبائن للتمويل عملية مالية في غالب تحقيقها شبه مؤكد، ولكنه مؤجل.

**1-2 القروض الخاصة:** وهي القروض الموجهة للتمويل أصل من أموال متداول، وتأخذ الأشكال التالية:

**1-2: التسبقات على السلع والبضائع:** وهي عبارة عن قروض تمنح للتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على تلك السلع والبضائع كضمان للبنك.<sup>1</sup>

**2-2 تسبقات على الصفقات العمومية:** تنقسم هذه الصفقات في الجزائر، وتضبط طرق تنفيذها بواسطة قانون صفقات عمومية، حيث تضطر السلطات العمومية للجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل انجاز مشاريعها.

**1-3 الخصم التجاري:** هو شكل من أشكال القروض التي يمنحها البنك للزبائن، وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ استحقاق

<sup>1</sup> - بنان سهام، منصور كريمة: تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، 2009، ص 29\_30.



**2.1.1 قروض الاستثمار طويلة الأجل:**

حيث أن القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات تفوق في الغالب سبع سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى عشرين عاما، لذا تمنح في الغالب من مؤسسات مالية متخصصة، ونظرا لخطر هذه القروض قد تلجأ البنوك إلى طلب ضمانات حقيقية ذات قيم عالية أو اشتراك عدة مؤسسات مالية في تمويل واحد.

**2.2 القرض الإيجاري:**

هو عبارة عن عملية يقوم البنك بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا بذلك، بوضع آلات ومعدات وأية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار، ونجد لهذا النوع من القروض نوعين:

**1.2.2 القرض الإيجاري حسب طبيعة العقد وله نوعان من التصنيفات**

- قرض الإيجار المالي

- قرض الإيجار العملي.<sup>1</sup>

**2.2.2 القرض الإيجاري حسب طبيعة التمويل:**

ويمكننا حسب هذا التصنيف التفريق بين نوعين، من القرض الإيجاري وهما :

- القرض الإيجاري الأموال منقولة

- القرض الإيجاري الأموال الغير منقولة

**3- القروض الموجهة للتمويل التجارة الخارجية:**

يعتبر تمويل المشرعات التجارية الصناعية من أعقد المشاكل التي توجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، ويزداد الأمر أهمية ان تلحق بتمويل المشاريع التجارة الخارجية، والتي يمكن أن تصنف عملياتها تمويل قصيرة لأجل وعمليات تمويل متوسطة الأجل.

<sup>1</sup> - طاهر للطرش: تقنيات وأعمال البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 73 \_ 74.

**1.3 طرق تمويل قصيرة الأجل:**

يسمح تمويل قصيرة الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين ومستوردين على سواء، للحصول على مصادر تمويل الممكنة تمويل صفاقتهم التجارية في أي وقت ممكن والتي تحتوي وعلى بعض التقسيمات في هذا النوع من التمويل من بنها ما يلي:

**1.1.3 قروض خاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير:**

ويخص هذا النوع من القروض الصادرات التي يمنح فيها المصدرون لزبائنهم أجل لتسديد لا يزيد عن 18 شهراً كحد قصي، ويشترط البنك عادة تقديم بعض المعلومات قبل الشروع في أي عقد خاص بهذا النوع من القروض وتنفيذها وهذا المعلومات على وجه الخصوص هي:

- مبلغ الدين
- طبيعة ونوع البضاعة المصدرة
- اسم مشتري الأجنبي وبلده
- تاريخ التسليم وكذلك تاريخ المرور بالجمارك.<sup>1</sup>

**2.1.3 التسيقات بالعملة الصعبة:**

يمكن للمؤسسات التي قامت بعملية التصدير أن تطلب من البنك القيام بتسبيق بالعملة الصعبة وبهذه الكيفية تستطيع المؤسسة المصدرة أن تستفيد من مدة التسيقات في تغذية خزينتها. بحيث تقوم بالتنازل عن مبلغ التسبيق في موت الصرف مقابل العملة الوطنية وتقوم هذه المؤسسة بتسديد هذا المبلغ بالعملة الصعبة للبنك حالما تحمل عليها من الزبون الأجنبي في تاريخ الاستحقاق.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - عبد الازاق حبيبا خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

<sup>2</sup> - طاهر طرش، مرجع سبق ذكره ص 78 \_ 80

**3.1.3 عملية تحويل الفاتورة:**

هي عبارة عن آلية يقوم المصدر من خلالها بتحويل دائنيته باتجاه المستورد الأجنبي إلى مؤسسة مختصة فتحل محله في الدائنية، فنقوم بتحصيل الدين وتكون في الغالب مؤسسة قرض، ونتيجة لذلك فهي تتحمل كل الأخطار الناجمة عن احتمالات عدم التسديد، ولكن مقابل ذلك تحصل على عمولة مرتفعة نسبيا.

**2.3 طرق التمويل متوسطة وطويلة الأجل:**

تمويل متوسط الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل للعمليات التي تفوق في العادة 16 شهرا أما التمويل طويل الأجل هو ذلك التمويل للعمليات التي تمتد إلى 20 سنة وعلى العموم يمكننا تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال على النحو التالي:

**1.2.3 قرض المشتري:** هو قرض متوسط الأجل قد يكون إما بالعملة الصعبة أو بالعملة المحلية، يمنح من طرف البنك في بنك مصدر للفائدة مستورد لكي يدفع مستحقات البائع حسب ما جاء في العقد التجاري المبرم بين الطرفين، محتمل بذلك مشتري إرجاع قيمة الأصل للبنك في تاريخ الاستحقاق.

**2.2.3 قرض مورد:** هو ذلك القرض الذي يمنحه المصدر للمستورد الأجنبي ثم يلجأ المصدر للتفاوض مع البنك حول إمكانية منحه قرض للتمويل صادرتها مع إرجاع قيمة الأصل في تاريخ الاستحقاق.

**3.2.3 التمويل الجزافي:** هي العملية التي بموجبها خصم الأوراق التجارية بدون طعن.

**4.2.3 قرض الإيجار الدولي:** يتمثل مضمون هذه العملية في قيام المصدر ببيع سلعة إلى مؤسسات متخصصة أجنبية وتقوم بالتفاوض مع المستورد حول إجراءات إبرام هذا العقد وتنفيذه.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - الأستاذ عبد القادر بجيج، دار الخلدونية، ط1، الجزائر، ص 273.

المبحث الثاني: تقنيات وإجراءات منح القرض

المطلب الأول: مراحل وخطوات منح القروض المصرفية

الفرع الأول: خطوات منح القروض

- 1- البحث عن القروض وجذب العملاء: حيث من المتوقع أن تكون مبادرة البنك في جذب العملاء والبحث عن القروض لتسويق القرض.
- 2- تقديم طلبات الاقتراض: وتقدم على نماذج الطلبات المعدة لذلك ويجب أن تكون صالحة لإدخالها الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- 3- الفرز والتصوير المبدئي: وتبدأ عملية فرز وتقديم الطلبات للتنقية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات حيث يطلب استكمال المستندات، وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الاستعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- 4- التقييم: وتتم فيه وضع نتائج التحليل والاستعلام وعمل تقدير المنافع والتكاليف، والذي يقوم بتقييم شخصي أعلى في المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- 5- التفاوض: فالبدائل هي محدد التفاوض التي يجب أن تتم على أساس أنا أكسب وأنت تكسب وليس على أساس أنا أكسب وأنت تخسر.
- 6- اتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة ويكون المستشار القانوني جاهز بالعقد للتوقيع.
- 7- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي ومتابعة: حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات ويتم تنفيذ الالتزام التمويلي مع متابعة القرض.
- 8- استرداد الأموال: عند استرداد الأجل والأقساط، يتم تحصيل القرض.
- 9- التقييم اللاحق: والتقييم هنا بالمعرفة ما إذا كانت الأهداف موضوعة قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلاً.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات، جامعة منتوي قسنطينة، 2000، ص 71-72.

**10 - بنك المعلومات:** ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة إلى البداية الأولى التي يتم فيها رسم السياسة ووضع الأهداف والأولويات.

### الفرع الثاني: المراحل التي تمر بها عملية تقديم القروض

إن عملية منح القروض من قبل البنوك تمر بمراحل ثلاثة الأولى مرتبطة بتكوين الملف ودراسته من الناحية الإدارية، بينما المرحلة الثانية تتعلق بتحليل وتحديد وضعية المقترض وكذا النشاط والمنتوج والخدمة المزعم تمويلها، أما المرحلة الثالثة تكمن في حالة واحدة وهي الموافقة على منح القرض المعني، وعليه يمكن بيان هذه المرحلة على النحو التالي:

#### 1 - مرحلة تكوين الملف:

وفي هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة والخاصة بالمقترض والقرض ذاته طلب القرض والذي يستعمل الوثائق التالية:

**1.1.1. مكونات ملف القرض:** إن الملف النموذجي للقرض عادة يشمل الوثائق التالية:

**1.1.1.1. طلب القرض:** وهو ذلك الطلب مقدم من العميل سواء بشكل طلب خطي أو شكل نموذج مسحوب من البنك ذاته.

**2.1.1. عقد القرض:** وهو عقد بموجبه يتفق الطرفان على جميع شروط القرض.

**3.1.1. مستند الكفالة:** إذا تعلق الأمر بقرض مضمون كفالة شخصية.

**4.1.1. وثائق الرهن:** إذا تعلق بقرض مضمون بضمانات عقارية أو أحوال مالية أو تجارية يتطلب الأمر تقديم بيانات تبين ذلك.

**5.1.1. وثيقة وضعية العميل:** أي تبين التطورات الذاتية والمدنية لرصد الزبون إن هذه الوثائق تشكل ملف القرض لذلك ينبغي حفظها في ملف بفتح باسم عميل طالب فتح القرض.<sup>1</sup>

## 2: مرحلة الدراسة الاقتصادية والمالية لملف القرض:

بعد ما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعميل والقرض وكذا تكوين ملف طلب الاقتراض تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية للملف ككل على النحو التالي:

**2-1: الدراسة الاقتصادية:** إلى الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي:

**2-1-1: العامل البشري:** فالدراسة تركز أساساً على أهم عنصر في الائتمان وهو الوثيقة في العميل المقترض.

**2-1-2: العامل الاقتصادي:** وهو يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه على مستوى الوطني والدولي.

**2-1-3: العامل النقدي:** دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم و عادة الخصم وسياسة تأطير القروض.

**2-1-4: العامل الاجتماعي:** وهو دراسة موقع العميل في محل نشاطه من النزعات العمالية والاجتماعية عموماً.

**2-2: دراسة السوق:** وهي دراسة تهدف أساساً إلى الوقوف على نتائج العميل وتحديد وزن المؤسسة في السوق، فضلاً عن مدى توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التوغل في السوق، ومدى مواكبتها لتكنولوجيا معاصرة.

**2-3: الدراسة الفنية:** هنا البنك قد يلجأ إلى دراسة الأرضية المراد إقامة المؤسسة عليها بالاستعانة بالمهندسين المختصين في التنمية العمرانية.

<sup>1</sup> - أبو عتروس عبد الحق: مرجع سبق ذكره، ص 71-72.

**2-4:** الدراسة المالية: بناء على الوثائق المالية ومحاسبة، ممثلة في الميزانيات الفعلية، تتم عملية التحليل والتشخيص للوضع المالية الحقيقية للمؤسسة.<sup>1</sup>

**2.1.** الدراسة القانونية والإدارية للملف: من خلال هذه الدراسة يتم التأكد الدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها، مثل صحة السجل التجاري ونشاط المؤسسة، ومدى قانونية المخول لهم بالإدارة والتعاقد باسم المؤسسة أو التعامل مع البنك، والتأكد من صحة البيانات المالية ومحاسبية مقدمة للبنك.

**3.1.** استعلامات عن العميل: إن البنك يعمل جاهد على جمع أكبر قدر ممكن من معلومات حول متعامليه وسمعتهم الائتمانية، حيث أن البنك يهمل جمع المعلومات المتعلقة بعمله ونشاطه وموقع أو موضع منتوجه في السوق، إن الأمر يتعدى ذلك ليشمل معلومات خاصة عن العميل ذاته، فيما يتعلق بشخصيته من حيث مدة هدفه ونزاهته في معاملاته سواء مع البنوك أو متعاملين اقتصاديين، وهناك الكثير من مصادر يمكن أن يحصل منها عن معلومات خاصة بعمله ولعل أهم المصادر ما يلي:

**1.3.1** البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يتم الاتصال بتلك البنوك وإعطاء المعلومات حول العميل في أوقات قياسية.

**2.3.1** رجال الأعمال: حيث عادة ما يكون لهذا النوع من المتعاملين معلومات هام ولا يستهان به في مجال المالي والتجاري.

**3.3.1** القوائم المالية ومحاسبية: فهي تشكل أفضل وسيلة استعلامية عن طلب القر، لذا فإن البنك يعمل على تحليلها بحثا عن مواطن الضعف والقوة، قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض.

<sup>1</sup> - أبو عتروس عبد الحق: مرجع سبق ذكره، ص 62.

**4.3.1 مقابلات شخصية:** في الكثير من الأحيان إذا تعلق الأمر بقرض كبير القيمة ينتقل أعوان البنك إلى محل أو مؤسسة متعامل للاطلاع على نشاط العميل، وعادة ما يتم الحصول على معلومات هامة انطلاقاً من هذه الزيارة<sup>1</sup>.

### 3- تسيير ومتابعة القرض:

اعتماد على نتائج الدراسة الاقتصادية والتشخيص المالي للزبون طالب القرض يتم اتخاذ قرار من القرض وهذا يتطلب:

#### 1.3: تحديد الاحتياجات المالية الفعلية:

من خلال التحليل الدقيق للوضع المالية للزبون، يتم الوقوف على احتياجات الفعلية، عن طريق تحديد تكلفة القرض الاجمالية في حدود الإمكانيات المالية للبنك.

#### 2.3: المتابعة المالية للقرض:

إن هذه المتابعة تهدف أساساً للتقليل من مخاطر التي يمكن ان يتعرض لها القرض لذلك نجد البنك حذر في مجال تحديد كيفية صرف القرض ومتابعة ذلك بكل دقة.

#### 3.3: تسيير ملف القرض:

أي العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض، وما تضمن هذا الأخير على أرض الواقع، علماً أن الزبون لا يمكن له صرف القرض إلا بفتح هذا الأخير حساب بنكياً، كما أنه لا يمكن له البدء في استهلاك القرض إلا برخصة القرض.

#### 4.3: المتابعة القانونية لأخطاره:

قد يترتب عقد تنفيذ القرض ومتابعته بعض النزاعات، نتيجة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد المتفق عليها أو نتيجة عدم التزام المقرض بالوفاء بقرضه، في هذا المجال أن بنك الجزائر قد نص على ضرورة متابعة القانونية للأخطار في التعليمات 74 - 94<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - جعدي أمال، وعرب بثينة: التقنيات البنكية في منح القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علو الاقتصاد \_ فرع نقود ومالية وبنوك \_ سنة 201 - 202.

<sup>2</sup> - جعدي أمال، وعرب بثينة: مرجع سابق الذكر، ص 69.

**المطلب الثاني: شروط منح القرض المصرفية:**

تتضمن عملية منح القروض بعض الالتزامات من طرف البنك لعدة سنوات تتجم

عنها عدة أخطار، ولهذا تعتمد على مجموعة من الشروط منها ما يلي:

**1: قيمة القرض:** وتتحدد حسب جهة التي تمنحه وكذلك حسب نوع القرض.

**2: مدة القرض:** وتختلف مدة القرض باختلاف العمليات الممولة.

**3: معدل الفائدة:** يختلف هذا المعدل باختلاف نوع القرض وكذا الجهة التي تمنحه.

**4: الضمانات:** وتكون إما عينية أو شخصية وكل منها تنقسم إلى أنواع.

**5: طريقة السداد:** وهناك عدة برامج لعملية سداد القرض ومن أهمها:

- برنامج سعر فائدة ثابتة.

- برنامج سعر فائدة متغير طيلة فترة الاستحقاق.

- تسديد القرض على مرحلتين.

- برنامج تسدد فيها القروض تدريجياً<sup>1</sup>.

**6: طريقة صرف القرض واستهلاكه:** ويحدد فيها هل سيتم دفع القرض دفعة واحدة أو على

دفعات وكيف يتم حساب الفائدة المستحقة.

**7: الهدف من القرض:** ينبغي تحديد الهدف من القرض، هل هو لتمويل مشروع استثماري

أم نشاط استغلالي أو زراعي... الخ<sup>2</sup>.

**المطلب الثالث: معايير منح القروض**

يجب التحقق من قدرة المقرض ورغبة في الوفاء بالتزاماته عندما يحين ميعاد

استحقاقها، وتتلخص هذه العوامل في خمسة هي:

<sup>1</sup> - شاكِر القزويني: محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4، 2008، ص 28.

<sup>2</sup> - ساهر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المعرفي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص 144.

**1: المقدرة الافتراضية لطلب الائتمان:**

لا تهتم البنوك فقط بالقدرة على السداد، وإنما بأهليته وقدرته على الاقتراض فقد تمنح البنوك بعض القروض إلى القاصر لأهداف معينة، لكن تشترط وجود كفيل أي ضامن له أهليته القانونية على ممارسة هذه التصرفات للتوقيع على العقد، وكذلك إذا كانت شركة طالبة القرض من شركات أشخاص، فإنه يتطلب من جميع الشركاء التوقيع على عقد اتفاق بعد التحقق من سلامة تصرفاتهم.

**2: السمعة:**

وهذا يعني معرفة مدى حرص العميل على سداد التزاماته وشروط الاتفاق، على أي حال يصعب التحقق من الصفقات وفق لمعايير الموضوعية، ولكن يمكن الاستدلال على ذلك من خلال سلوك وتصرفات طالب القرض وتعاملاته السابقة.

**3: المقدرة على توليد الدخل:**

فمن الضروري تقييم مدى قدرة طالب القرض على توليد أرباح أو دخل في المستقبل كافية لأداء الغرامات.

**4: درجة ملكية الأموال:**

يجب أن يمتلك المنتج أحدث الآلات والأجهزة حتى يمكنه الصمود، وكذلك تاجر التجزئة لابد أن يكون لديه مخزن من البضائع ووسائل لجذب العملاء، لذا يشرط البنك أن يكون لدى طالب القرض رأس مال كضمان للقرض<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار جامعة الإسكندرية، 2003-2004، ص 162.

**5: الظروف الاقتصادية:**

تؤثر الظروف الاقتصادية على مدى قدرة طالب القرض على سداد التزاماته والتي قد تكون غير موثوقة، لذلك يجب على إدارة الائتمان التنبؤ المسبق بهذه الظروف خاصة إذا كان القرض طويل الأجل.

**المبحث الثالث مبادئ وإجراءات منح القروض المصرفية.****المطلب الأول: مبادئ منح القروض المصرفية**

مع تطور البنوك واتساع حجم خدماتها وتنوع حاجات الحياة الاقتصادية، عادة ما تحدد إدارة البنك مبادئ الطلب على كل أنواع القروض حيث تحدد القروض على أساس:

**1: مبدأ السلامة:**

الذي يقتضي أن يمنح الائتمان إلى متعاملين مؤهلين، وأن مركزهم المالي جيد إلى درجة قدرتهم على الوفاء بالالتزامات عند حلول أجلها، وينبغي توفر الضمانات الكافية واللازمة للتغطية مخاطر عدم تسديد القرض<sup>1</sup>.

**2: مبدأ السيولة:**

الذي يقضي بإمكانية تحويل استخدامات البنك إلى سيولة، لذلك تعمل البنوك على تقديم القروض القصيرة الأجل وتتعامل بالائتمان الذي يمتاز بالسيولة عالية.

**3: مبدأ الربحية:**

إن البنك خلال تقديمه للقرض يحرص على تحقيق عائد ممثلاً في سعر الفائدة معقول يغطي تكاليفه، لذلك فهو يعمل على توزيع أمواله على استخدامات مختلفة تجنباً لأي طارئ من شأنه أن يؤثر على ربحية الإجمالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - [http:// unvi. Sba. Talin. Arg/ t5863.Topic27.11.2017](http://unvi.Sba.Talin.Arg/t5863.Topic27.11.2017)

<sup>2</sup> - سامر جلدة، مرجع سبق ذكره، ص 144.

**المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في القروض المصرفية**

تتعدد العوامل المؤثرة في القروض المصرفية لعل أهمها:

**1: الظروف الاقتصادية:**

حيث يتأثر الطلب على معظم أنواع القروض البنكية بدورة النشاط الاقتصادية في المجتمع، كما تؤثر حالة الرواج والكساد على حجم النشاط البنكي.

**2: موقع البنك:**

حيث يحدد موقع البنك للدرجة كبيرة من نوعية وحجم الطلب على القروض الممنوحة.

**3: مخاطر لعملية الائتمان:**

يعتبر حجم الإقراض الممنوح من البنك دالة على توفير الموارد والفرصة وعلى البنك أن يقوم بتوفير هذه الموارد إلى الحد الذي تكون فيه تكلفة أجر جنيته مودع تجاري من العائد الحدي من آخر جنيته مقرض أو مستمر، كما أن القرض له نفقات تشغيل وحجم مخاطر يتمثل في احتمال تعثر المدين في سداد المتبقي من الديون، أو قيامه بسداد جزء منها وبالتالي يحدد البنك معدل الفائدة مقارنا بالمخاطرة المنتظرة لصياغة الإطار الرئيسي متعلقة بمنح القروض<sup>1</sup>.

**المطلب الثالث: إجراء وسائل الحد من أخطار القروض المصرفية**

لعل من مهام الصيرفي أساس العمل على إيجاد الوسائل التي من شأنها أن تحد من الأخطار المرتبطة بنشاطه خاصة فيما يتعلق منها بعمليات الإقراض، حرص منها على الحفاظ على الرشاد المالية للمؤسسة، وذلك باستعمال الوسائل والإجراءات التالية.

<sup>1</sup> - عبد المطلب عبد الحميد: مرجع سابق الذكر، ص 53.

**1: توزيع المخاطر:**

إذا كان القرض كبير مدته طويلة نسبياً فإن البنك يفضل تقديم جزء فقط من القرض على أن يوزع باقي القرض على مؤسسات مالية أخرى، حيث يتجنب خطر عدم التسديد؟

**2: التعامل مع عدة متعامل<sup>1</sup>:**

تجنباً لما يمكن أن يحدث من أخطار فيما يتعلق بتركز نشاطات البنك مع عدد محدود من متفاعلين، فإنه يلجأ إلى توزيع على عدة من متعاملين، حتى إذا وقع عجز أو إفلاس لأحد المتعاملين أو بعضهم فإن البنك يمكن له أن يتجاوز ذلك.

**3: تمويل أنشطة وقطاعات مختلفة:**

إن البنك تجنباً لما قد يمكن أن يحدث من أزمات أو ركود في أحد القطاعات، يلجأ إلى توزيع أمواله على مختلف الأنشطة والقطاعات، حتى يعوض الخسائر ناجمة عن أزمات نشاط أو قطاع معين بأرباحه من قطاع آخر.

**4: عدم التوسع في منح الائتمان:**

إن البنك التجاري يعمل على عدم التوسع في منح الائتمان، بل يقدم ذلك في حدود إمكانية المالية، وقدرته على استرجاع القروض، وكذا هيكله المالي خاصة ما تعلق منها بجانب البعد الزمني لمصادر أمواله<sup>2</sup>.

**5: العمل على تحديد قدرات البنك التمويلية:**

بحيث أن البنك يكون على علو واطلاع دائم بقدراته التمويلية، حتى يتمكن من تحديد المبالغ الإجمالية التي يمكن تقديمها كقرض.

<sup>1</sup> - رضا صاحب أبو أحمد: إدارة مصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002، ص 227.

<sup>2</sup> - د. رحيم حسين: اقتصاد مصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط2، 2008، ص 259.

**6: تطويرات أنظمة الرقابة الداخلية للبنك:**

لكي يتمكن البنك من تجنب الكثير خاصة ما تعلق بجانبها الإداري ومحاسبي، ينبغي عليه أن يدعم ويطور أجهزة رقابته الداخلية حتى تتمكن من اكتشاف الأخطار في أوانها ومتابعة أجهزة الرقابة الداخلية لمختلف العمليات البنكية المرتبطة بوظيفة الإقراض.

**7: التأمين عن القرض:**

لعل أهم إحدى الرسائل لتجنب خطر عدم السداد هو التأمين على القروض ممنوحة للمتعاملين، حيث يلزم البنك متعاملة بالتأمين، حتى يتمكن من استرداد ما أمكن في حالة تحقق الخطر.

**8: الدقة والحذر عند دراسة ملفات القروض الممنوحة:**

وذلك عن طريق الدراسة الدقيقة للجانب المالي ولجميع الجوانب مرتبطة بالمحيط الذي يعمل فيه.

9: تكوين العنصر البشري المتخصص في النشاط البنكي والقادر على التنبؤ بمستقبل الأموال الاقتصادية والنقدية محلية ودولية، والذي يمكن أن يجنب البنك مخاطر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - صاحب أبو أحمد: نفس المرجع السابق، ص 228.

## مقدمة الفصل:

في إطار توطيد التكامل بين النظري والتطبيقي، وباعتبار أن التنسيق بين المعلومات يعد من الأولويات، سنقوم بدراسة تطبيقية حول وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة حيث يعد من البنوك الجزائرية البارزة من خلال الدور الكبير الذي لعبه في منح القروض ومعالجتها.

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة نشأتها، والمهام الموكلة إليه.

## المبحث الأول: تقديم القرض الشعبي الجزائري "CPA"

يمكن تقديم القرض الشعبي الجزائري "CPA" من خلال التطرق إلى نشأته وبعض العموميات المتعلقة به والنشاطات التي يقوم بها.

## المطلب الأول: نشأة القرض الشعبي

أنشئ القرض الشعبي الجزائري "CPA" بمرسوم رقم 366/66 الصادر بتاريخ 1966/12/26 برأس مال قدره 15 مليون دينار جزائري، حيث ورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل البنوك والمتمثلة في:

\* البنك الشعبي التجاري والصناعي للجزائر BPCIA.

\* البنك الشعبي التجاري والصناعي لعنابة BPCIAN.

\* البنك الشعبي التجاري والصناعي للوهران BPCIO.

\* البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

وكذلك من طرف مؤسسات أجنبية والمتمثلة في:

\* بنك الجزائر مصر سنة 1967 MISR/BMAM.

\* شركة مرسيليا للقرض SMC.

\* المؤسسة المصرفية للقرض سنة 1972 "CFCB"

وفي سنة 1985، انبثق القرض الشعبي الجزائري بنك التنمية المحلية "BDL" حيث تم التنازل لفائدته عن 40 وكالة وتحويل 550 موظف وإطار وكذلك 89000 حساب تجاري للزيائن.

وبعد إصدار القانون المتعلق باستقلالية المؤسسات سنة 1988، أصبح القرض الشعبي الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية ذات أسهم تملكها الدولة كليا. وطبقا لأحكام هذا القانون فإن مهمة القرض الشعبي الجزائري تكمن في المساهمة في ترقية قطاع البناء

والأشغال العمومية، قطاع الصحة وصناعة الأدوية، التجارة والتوزيع والفندقة، السياحة وسائل الإعلام، الصناعات المتوسطة، والصغيرة وكذا الصناعة التقليدية.

وابتداء من سنة 1996، وبمقتضى المرسوم القانوني الخاص بإدارة الأموال التجارية للدولة، وضعت المصاريف العمومية تحت سلطة وزارة المالية، وبكل الشروط المؤهلة المنصوص عليها في أحكام قانون النقد والقرض "قانون رقم 10/90"، تحصل القرض الشعبي الجزائري على موافقة مجلس النقد والقرض وأصبح ثاني بنك معتمد في الجزائر.

### المطلب الثاني: تعريف القرض الشعبي الجزائري

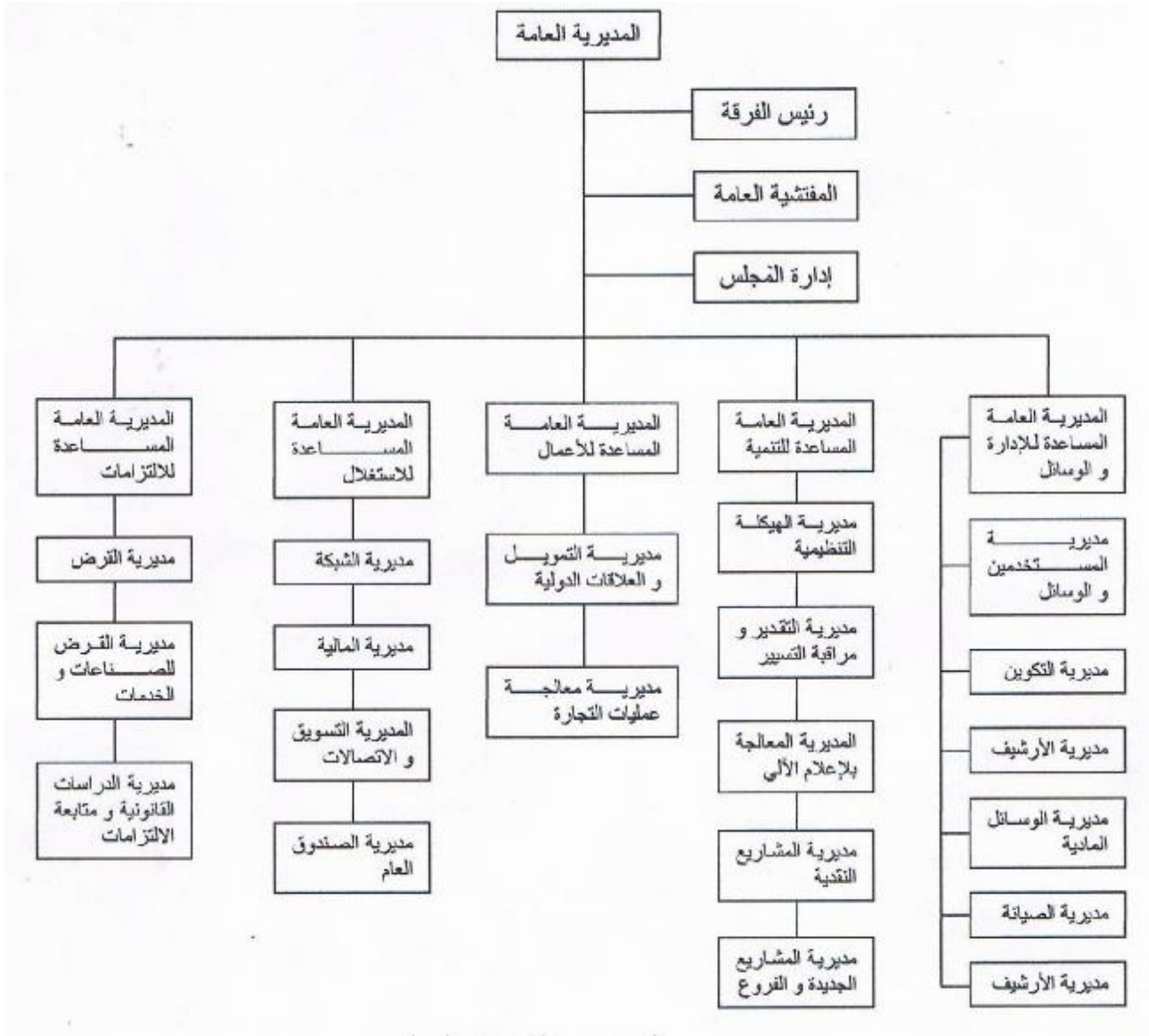
يعتبر القرض الشعبي الجزائري "CPA" بنك ودائع يهتم بإعطاء كل أشكال القروض لمختلف القطاعات.

إن القرض الشعبي الجزائري يخضع للتشريع البنكي والتجاري ويعتبر بنكا عاما وشاملا مع الغير، ويتخذ مقرا له في 2 نهج عميروش بالجزائر العاصمة، وله فروع ووكالات أو مكاتب تبرز وتحقق نشاطاته الاقتصادية.

يضم القرض الشعبي الجزائري 121 وكالة تشرف عليها 15 مجموعة استغلال ويبلغ عدد الموظفين بالبنك 4515 فردا من بينهم 1259 متحصلين على شهادات جامعية ومن مدارس كبرى وقد تطور رأس ماله ليصل إلى 21.6 مليار دينار جزائري سنة 2000.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري

شكل رقم 01: الهيكل التنظيمي للقرض الشعبي الجزائري



المصدر: وكالة CPA بالمسيلة

### أولاً : رئاسة المديرية العامة

إن رئاسة المديرية العامة هي العضو المركزي في المديرية العامة بحيث تقوم بعدة أدوار تتمثل في التنسيق والمراقبة، وفي هذا الإطار فإنها تعمل على تطبيق استراتيجية للمؤسسة وكذا مخططات العمل.

إن رئاسة المديرية تتضمن لجنة المساهمة، رئاسة الفرقة إلى جانب المفتشية العامة وكذلك تحتوي على خمس مديريات مساعدة تتمثل في:

- \* المديرية العامة المساعدة للإدارة والوسائل.
- \* المديرية العامة المساعدة للتنمية.
- \* المديرية العامة المساعدة للاستغلال.
- \* المديرية العامة المساعدة للالتزامات.

### ثانياً: رئاسة الفرقة

وهي عبارة عن هيئة استثمارية تعمل لدى رئيس المديرية العامة وتتكون من:

- \* رئيس أو نائب رئيس.
- \* قاضيين معتمدين لمدة خمس سنوات.
- \* عضوين ذوي كفاءة محاسبية عالية ومالية وبنكية مختارين من طرف وزارة المالية لمدة خمس سنوات.

### ثالثاً: المفتشية العامة

إن المفتشية العامة تقوم بالمراقبة الداخلية اتجاه هيكل البنك وبمراعاة احترام الإجراءات والأوامر، وتقوم بتقديم مختلف عمليات المراقبة الهرمية والوظيفة المعمولة من طرف مختلف مراكز المسؤولية وتتكون من:

- \* التدقيق
- \* مفتشية المديرية العامة.

- \* المراقبة الخارجية.
- \* المفتشية الجهوية.
- \* المراقبة بالوحدة.
- \* المراقبة الداخلية.
- \* المراقبة بالوكالة.

#### رابعاً: خلية المجلس

تقوم خلية المجلس بتطوير طرق قياس درجة الفعالية وأمن الدائر ومعالجة المعلومات والعمليات والقرارات وتتكون من:

- \* رئيس أو نائب رئيس.
- \* قاضيين معتمدين لمدة خمس سنوات.
- \* عضوين ذوي كفاءة محاسبية عالية ومالية وبنكية مختارين من طرف وزارة المالية لمدة خمس سنوات.

#### المطلب الرابع: نشاطات القرض الشعبي الجزائري

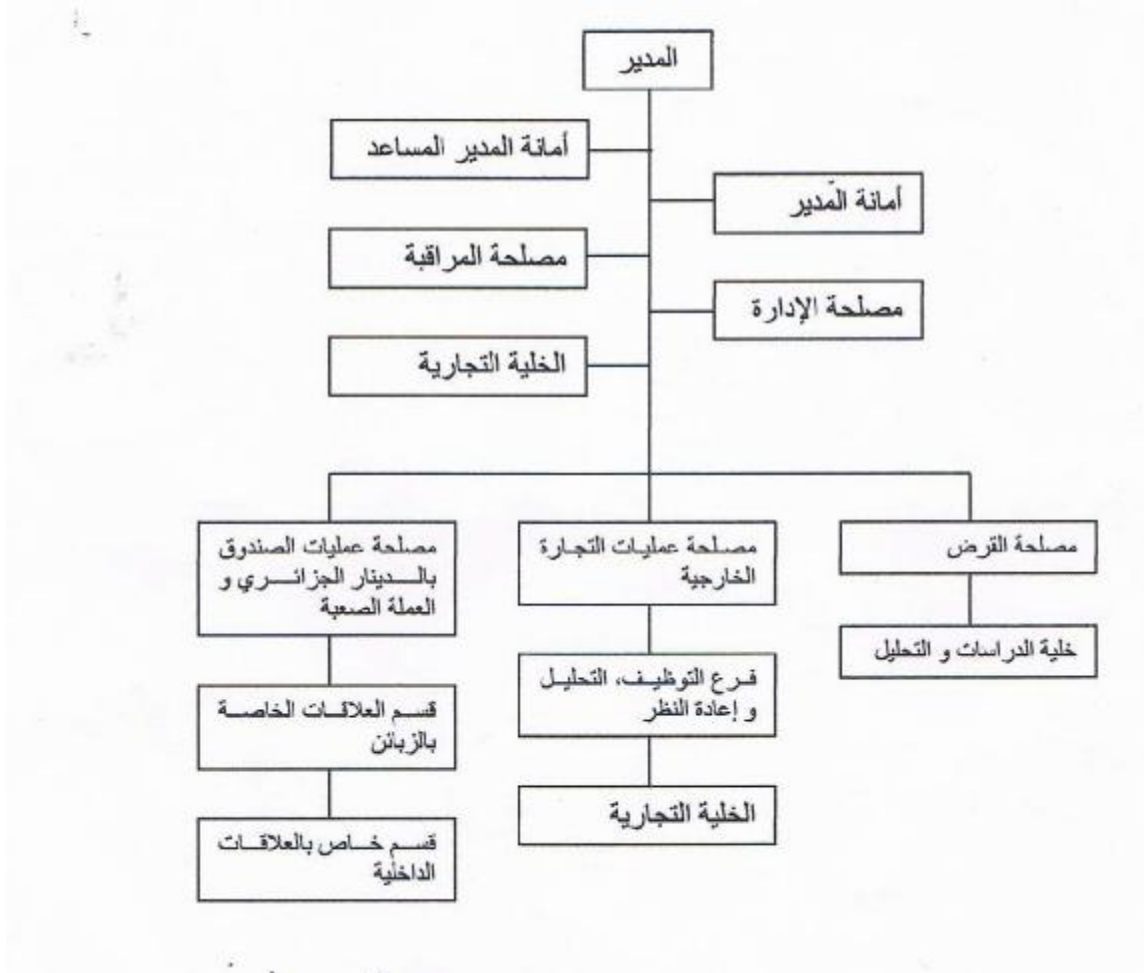
يلعب القرض الشعبي الجزائري دوراً هاماً في النشاط الاقتصادي، فهو يعمل على:

- \* تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل قطاع السياحة والصيد البحري.
- \* القيام بعملية البناء والتشييد من خلال قروض متوسطة وطويلة الأجل.
- \* تقديم القروض للأفراد.
- \* جمع الودائع.
- \* تحويل العملات.
- \* تسهيل المعاملات بين المستورد والمورد في عمليات التجارة الخارجية.
- \* تقديم قروض وسلفيات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية وتمويل مشتريات الدولة والولاية والبلدية والشركات الوطنية.

المبحث الثاني: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للوكالة

شكل رقم 02: الهيكل التنظيمي لوكالة القرض الشعبي الجزائري "CAP" بالمسيلة



المصدر: وكالة CPA بالمسيلة

- 1- المدير: وهو العضو المركزي داخل الوكالة حيث يقوم بالتنسيق بين كل المصالح.
- 2- أمانة المدير: وهي سكرتارية المدير حيث باستقبال كل أعمال المدير وتكفل بكل مواعيده.

3- المدير المساعد: ويقوم بمساعدة المدير في أعماله وأخذ مكانة في حالة غيابه.

- 4- مصلحة المراقبة: تقوم بمراقبة كل العمليات المصرفية باختلاف أنواعها، وللإشارة فإن هذه المراقبة تتمثل في المراقبة اليومية، حيث يشرف رئيس مصلحة المراقبة على رقابة كل

العمليات التي قام بها موظفو الوكالة على اختلاف المصالح التي ينتمون إليها. وفي حالة وجود أي خطأ عمدي أو غير عمدي، فهنا يقوم رئيس المصلحة بإخطار الجهات المعنية: إما مدير الوكالة أو المديرية العامة وذلك حسب درجة الخطأ.

**5- مصلحة الإدارة:** وهي التي تتضمن المراقبة اليومية للموظفين واحتياجات الوكالة من بعض الوسائل المستعملة الضرورية للنشاط اليومي للبنك كضمان الصيانة لأجهزة الإعلام الألي، ضمان توفر كل الوثائق اللازمة لدى كل المصالح إلى غيرها من الخدمات. كما تضمن مراقبة ميزانية الوكالة ومراقبة أجهزة الأمن للوكالة.

**6- الخلية التجارية** تقوم بتدعيم النشاط التجاري وإحيائه.

**7- مصلحة عمليات الصندوق بالدينار الجزائري والعملة الصعبة:** وهي المصلحة الأكثر نشاطا في الوكالة، حيث تقوم باستقلال ودائع الأفراد ودفع مبالغ الشبكات. كما تقوم بفتح الحسابات البنكية وتسهيل عمليات السحب إلى غيرها من العمليات التقنية، ولها قسمان: قسم للعلاقات الخاصة بالزبائن وقسم خاص بالعلاقات الداخلية.

**8- مصلحة القروض الخارجية:** ومما لا يخفى على الجميع أن هناك مبادلات تجارية تتجاوز حدود الوطن مثل ذلك عملية الاستيراد. وحتى يتمكن المستورد من اقتناء سلعة أو مواد أولية من الخارج، يجب عليه أن يمتلك توطينا بنكيا لأن كل ما تقتضيه العمليات والمبادلات العالمية. وفي هذه النقطة بالذات يكمن دور مصلحة القروض الخارجية.

**9- مصلحة القروض:** مهمتها تتمثل أساسا في منح قروض للمواطنين على اختلاف أنواعها، سواء كانت استثمارية كتمويل المشاريع، عقارية كتمويل شراء السكنات وبنائها أو نفعية كتمويل شراء السيارات. وفي كل هذا، فن دور مصلحة يتلخص في مرحلتين:

أ - **مرحلة الدراسة والتحليل:** وتعتبر الخلية رقم واحد، فهي مصلحة القروض، حيث تقوم هذه الخلية باستقبال ملفات القروض وإعطائها تحليلا تقنيا يمكن البنك من الوقوف على كل جوانب ذلك الملف الذي سوف يتحول إلى قرض بنكي.

ب - مرحلة الدراسة والمتابعة: وتتمثل في متابعة الإجراءات الإدارية والقانونية لملفات القروض، تتلخص فيما يلي: القيام بكل الإجراءات القانونية والفضائية التي تسمح للبنك باسترجاع مبلغ الدين في حالة امتناع أو عجز المقترض عن تسديد المبلغ العالق في ذمته، وهذا ما تقوم به أساسا خلية الشؤون القانونية.

### المطلب الثاني: القروض الممنوحة من طرف الوكالة

تختص وكالة الشعب الجزائري بالمسيلة بتقديم ثلاث أنواع من القروض، وهي:

#### أولاً: القروض العقارية

دخل القرض الشعبي الجزائري السوق العقارية من بابها الواسع، حيث أصبح من البنوك أو المؤسسات المالية الرائدة في هذا المجال. وكغيره من البنوك، فإن القرض الشعبي الجزائري قد اعتمد شروطاً خاصة تسمح للمواطن بالحصول على قرض عقاري. وينقسم القرض العقاري الى ثلاث حالات هي:

- 1 - قرض عقاري لبناء مسكن
- 2 - قرض عقاري لترميم مسكن
- 3 - قرض عقاري لشراء مسكن.

#### ثانياً: القروض الاستهلاكية

تتمثل القروض الاستهلاكية أساساً في القروض القصيرة ومتوسطة الأجل. وتشمل ما يلي:

- 1 - شراء أجهزة إلكترونية
- 2 - شراء سيارات سياحية جديدة

#### ثالثاً: القروض الاستثمارية

يولي القرض الشعبي الجزائري اهتماماً كبيراً للقرض الاستثمارية، والتي تتمثل في القرض المتوسطة وطويلة الأجل. وتستعمل في تمويل المشاريع الاستثمارية والأصول الدائمة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

**المطلب الثالث: مكونات ملف كل قرض**

تختلف مكونات ملفات القروض من قرض إلى آخر، وسنذكر مكونات ملف كل نوع من أنواع القروض التي تختص بها الوكالة القرض الشعبي الجزائري.

**أولاً: مكونات ملف قرض عقاري**

يتكون ملف كل نوع من أنواع القروض العقارية كما يلي:

**1/ ملف قرض عقاري لبناء مسكن:**

ويتكون ملف قرض عقاري لبناء مسكن من الوثائق التالية:

- 1 - عقد ملكية الأرض المراد إنشاء المسكن فيها.
- 2 - رخصة البناء، وتكون مدة صلاحيتها خمس سنوات.
- 3 - مخطط البناء مستخرج من مكتب التخطيط.
- 4 - شهادة تثبت أن المقترض قد قام بإنجاز ما يساوي أو يفوق 30% من المسكن المراد انجازه، يتم إثبات صحة المعلومات الموجودة في هذه الشهادة بواسطة خبير عقاري يعنيه البنك لمعاينة هذا البناء والتأكد من إنشاء 30% من المسكن أو أكثر.
- 5 - شهادة الدخل الشهري+ شهادة عمل اذا كان الشخص المقترض موظفاً، أما اذا كان الشخص المعني بالأمر صاحب مهنة حرة فيقدم نسحو من السجل التجاري+ التصريح السنوي لمصالح الضرائب.
- 6 - كشف تقويمي وتقديري لتكلفة البناء يتم استخراجها من طرف المقترض لدى أي مكتب دراسات.
- 7 - طلب ممضي من طرف الزبون المقترض.
- 8 - وثائق الحالة الدنية المتمثلة في البطاقة العائلية+ صورة طبق الأصل من بطاقة التعريف الوطنية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

2. ملف قرض عقاري لترميم مسكن: يتكون هذا الملف من نفس الشروط السابقة ما عدا رخصة البناء.

### 3. ملف قرض عقاري لشراء سكن:

1- وعد بالبيع منجز لدى موثق يثبت وجود نية التعاقد بين الواعد وهو البائع وبين الموعود له وهو المقترض.

2- مساهمة المقترض بنسبة 20% من قيمة العقار المذكور في عقد الوعد بالبيع.

3- شهادة سلبية للعقار محل البيع يتم استخراجها من طرف البائع لدى مصالح الأملاك تثبت أن العقار خال من أي عيب كان "كأن يكون مرهونا مثلا"

4- ملف خبرة يتم إعداده من طرف الخبير العقاري المعتمد من طرف البنك يتم من خلاله معاينة العقار وحالته للتأكد من مدى التطابق بينه وبين الثمن المصرح به في الوعد بالبيع وتجدر الإشارة إلى أنه إذا وقع اختلاف بين تقويم الخبير والثمن المصرح به في عقد الوعد بالبيع فإن البنك في هذه الحالة يلاحظ بالأقل ثمنا بينهما.

5- الوثائق التي تثبت المهنة الممارسة+ وثائق الحالة المدنية المذكورة سابقا.

### ثانيا: مكونات ملف قرض استهلاكي

يتكون ملف قرض استهلاكي لشراء سيارة سياحية جديدة من الوثائق التالية:

1- فاتورة شكلية من عند الوكيل المعتمد.

2- التزام المقترض بمساهمة شخصية تساوي أو تفوق 30% من قيمة السيارة.

3- شهادة العمل+كشف الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة بالنسبة للموظف، أما إذا كان المقترض صاحب مهنة حرة فيقدم نسخة من السجل التجاري+ التصريح السنوي لمصالح الضرائب.

3- وثائق الحالة المدنية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

ثالثاً: مكونات ملف قرض استثماري من الوثائق التالية:

يتكون ملف قرض استثماري من الوثائق التالية:

### 1 - الوثائق القانونية والإدارية:

- 1 - طلب ممضي أسفله من طرف الشخص المقترض.
- 2 - نسخة مصادق عليها من طرف لأشخاص المعنويين.
- 3 - وثيقة تبين مداولة الشركاء في اختيار مسير للاتصال بالبنك.
- 4 - نسخة مصادق عليها من السجل التجاري.
- 5 - نسخة مصادق عليها من الجريدة التي تم الإعلان فيها عن تأسيس الشركة.
- 6 - نسخة مصادق عليها تبين ملكية المؤسسة أو كرائها.
- 7 - وثيقة مداولة المجلس الإداري الذي يسمح بالاستثمار بالنسبة للمؤسسات العمومية الاقتصادية.

### 2 - الوثائق المحاسبية والجبائية:

- 1 - الميزانية النهائية وجدول حسابات النتائج مع الملاحق القانونية للسنوات الثلاث الأولى من النشاط المطلق.
- 2 - الميزانية وجدول حسابات النتائج المقدر للسنوات الخمس الأولى.
- 3 - وثائق جبائية وشبه جبائية جديدة "أقل من ثلاث أشهر".

### 3 - الوثائق الاقتصادية والمالية:

- 1 - دراسة تقنية اقتصادية للمشروع.
- 2 - فواتير شكلية أو عقود تجارية من أجل التجهيز.
- 3 - حالة وصفية للأعمال التي ستحقق.
- 4 - كل التبريرات للتكاليف في إطار هذا المشروع.
- 5 - حالة تقديرية لأشغال المحققة مقدرة من طرف مكتب تخطيط معتمد.

6- دراسة السوق "العرض والطلب".

4- وثائق تقنية:

1- رخصة البناء

2- دراسة تحليلية لنوعية وكمية الانتاج.

3- مخطط المساحة ووضعية المشروع فيه.

4- مخطط هندسي للمشروع.

5- دراسة جيولوجية التي تسمح بالقيام بالمشروع.

**المطلب الرابع: إجراءات منح القروض**

1- إجراءات منح قرض عقاري واستثماري:

تمر عملية منح قرض عقاري وقرض استثماري بنفس المراحل تقريبا معتمدة من

طرف مصلحة القروض والمتمثلة في التالي:

**1.1. دراسة طلب القرض:**

يقوم البنك لدى استلامه لملف القرض كاملا وينسختين مباشرة بالإجراءات الأولية

لدراسة الملف.

يجري البنك عملية حسابية تبين ما اذا كان بإمكان الشخص المقترض الحصول على

مبلغ القرض كاملا أو أقل منه، ذلك لأن العملية الحسابية هذه، تركز أساسا على:

- الدخل الشهري للمقترض.

-الوضعية العائلية للشخص المقترض "أعزب أو متزوج"

- السن، وتجدر الإشارة إلى أن السن محدد ب65 سنة كأقصى حد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

يقوم البنك بعد اقتناع المقترض بالنسبة التي يمكن أن يموله بها البنك بناء على تلك العملية الحسابية، بمراسلة الجهة الموظفة للمقترض للتأكد من صحة المعلومات الموجود في ملف الطلب وذلك لتجنب حالات التزوير.

## 1.2. محضر الزيارة الميدانية:

بعد القيام بالمراحل السابقة، وبعد التأكد من صحة المعلومات الموجودة في ملف الطلب وذلك لتجنب كل حالات التزوير.

وبعد تشكيل الملف، يتم عرضه على لجنة القروض المتكونة من رئيس اللجنة، وهو مدير البنك، ونائب المدير وموظفين من مصلحة القروض. هذه اللجنة تقوم بالفصل في قرار منح القرض إما بالموافقة أو الرفض. اذا رفضت اللجنة الطلب لابد من مبررات مقنعة. أما في حالة الموافقة على الطلب تأتي مرحلة إعداد اتفاقية القرض ممضاة من طرف مدير البنك والمقترض، والتي تسجل لدى مصلحة الضرائب.

وعند استعمال المقترض للقرض، يدخل الملف في مرحلة الاسترجاع على مستوى خلية الشؤون القانونية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة عدم التزام المقترض بدفع الأقساط الشهرية، فإن البنك يلغي الاتفاقية ويطلب المقترض بإعادة مبلغ الدين كله وي طرح الملف على مصلحة المنازعات.

## 2. إجراءات منح استثماري:

تمر عملية منح القرض بالمراحل الرئيسية التالية:

### 2.1. دراسة طلب القرض:

يقوم البنك بدراسة طلب العميل من حيث عرض القرض ومدته وجدول سداده، إذ تحتوي وثيقة طلب القرض على المعلومات الأولية عن العميل وما يصرح به لما يملكه. وتتفرع هذه المعلومات إلى معلومات شخصية، اقتصادية، ومالية كالتصريح بقيمة ما له من

رأس المال، وما إذا كان له تعاملات مع بنوك أخرى ومقرضين آخرين، وأيضا معلومات تجارية مفصلة عن السجل التجاري والنشاط الذي يمارسه، إضافة إلى معلومات محاسبية كبرامج التمويل المتبعة لتمويل الاستثمار لتحديد التدفقات وإيرادات النتائج المالية، كما يجب أن تتوفر على معلومات تتعلق بما له من ضمانات يمكنه أن يقدمها سواء كانت شخصية أو حقيقية، حيث يجب أن تكون كل المعلومات مبررة بعقود وفواتير رسمية سليمة لتفادي التلاعبات والاختلاسات، وهذا ما يدفع البنك إلى القيام بزيارة ميدانية إلى مقر العميل طالب القرض.

## 2.2 محضر الزيارة الميدانية:

بعد حصول البنك على المعلومات الشكلية من العميل، تعين لجنة مشكلة من خبير ورئيس اللجنة وأعضائها، وبعد توقيع المعلومات الخاصة بهم على وثيقة الأمر بالزيارة الميدانية، تقوم هذه اللجنة مباشرة عملها انطلاقا من مقر العمل. وبعد التأكد من كل المعلومات وغيرها، تقوم اللجنة بإعداد تقرير حول جميع العمليات في نفس التاريخ وبختم محضر الزيارة بتوقيع ممثل اللجنة.

## 2.3 قرار اللجنة البنكية وقرار معدل الفائدة:

بعد الاطلاع على المعلومات المصرح بها ومحضر الزيارة، تأتي المرحلة الأخيرة التي تلي تدوين الملاحظات والتعليمات الخاصة بالمشروع وهي مرحلة المداولات والمناقشات بين أعضاء البنك، حيث يتم إبداء الرأي حول إمكانية منح القرض أو عدمه. وفي حالة ما إذا كان القرار بالقبول، فإنه يرسل إلى اللجنة الجهوية للنظر فيه وإبداء الرأي.

يطبق القرض الشعبي الجزائري معدل فائدة على القروض الاستثمارية بنسبة 6.5%، وذلك حسب ما تقرره لجنة البنك المركزي، حيث يتحصل القرض الشعبي الجزائري على 1% كفاءة بينما 5% يستفيد منها البنك المركزي كعوائد.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - وثائق مقدمة من طرف وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

## المبحث الثالث : دراسة قرص استثماري مقدم من وكالة القرض الشعبي بالمسيلة

سنحاول في هذا المبحث إعطاء دراسة تطبيقية حول قرص استثماري ممنوح من وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة، وذلك بعد التطرق إلى معطيات التي تخص القرض.

## المطلب الأول : دراسة قرص استثماري مقدم للزبون " ع. م "

## الفرع الأول: تقديم القرض

تقدم للسيد " ع . م " بطلب قرض استثماري بغرض شراء مقهى بكل تجهيزاتها وذلك سنة 2000 قيمة القرض المطلوب تبلغ 816.000 دج بينما كانت مساهمة "ع. م" تقدر ب: 544.000 دج أي إجمالي قيمة المقهى تكلف ب: 1.360.000 دج .

عند استلام البنت ملف طلب السيد: "ع. م" ودرس مختلف جوانبه من حيث غرضه ومدته وجدولته وكذا الضمانات التي يمكن ان يقدمها ، وبعد قبول الطلب مبدئيا ن قام البنك بزيارة ميدانية إلى مقر أين يوجد المقهى المراد شرائه للتأكد من صحة المعلومات المصرح بها في ملف الطلب الذي يحتوي على الوثائق التالية:

- طلب خطي.
- شهادة الميلاد رقم 12.
- شهادة الإقامة.
- إثبات التأهيل .
- نسخة من البطاقة الوطنية مصادق عليها.
- السجل التجاري.
- البطاقة الضريبية.
- عقد الإيجار أو صك الملكية .
- الدراسة الاقتصادية والفنية للمشروع.

## الضمانات:

في إطار تيسير مخاطر عدم التسديد واحتواء احتمالات ظهور نسب الخطر وبعد التقرير الأول المرسل من لجنة القرض، التابع لوكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة، من أجل قبول طلب القرض ثم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع جملة الضمانات مطلوبة لاتخاذ قرار قبول القرض.

وهنا مجمل عناصر الضمانات التي احتوى عليها ملف الزبون "ع. م" صاحب المشروع مساهمة الشخصية.

-الرهن الحيازي للعتاد والرهن العقاري للأرض

-تعويض كتابي من عند الموثق لنقل قيمة تأمين العتاد ممول لفائدة البنك خلال مدة القرض.

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون، يقوم مجلس القرض بدراسته في هذا الصدد وبعد القيام بالدراسة للملف، وفي حالة قبول الملف يتم تحرير ترخيص القبول للقرض هو وثيقة رسمية للبنك، ولإعدادها يجب احترام التدابير القانونية المعمول به حيث في كل الأحوال يجب أن لا يكون محرر باليد أو يحمل أي بيان خطي، وإذا ظهر هناك شك أو غموض يجب الحجز فوراً ببيان كتابي.

## الفرع الثاني: إعداد جدول سداد القرض

بعد القبول البنك طلب السيد: "ع. م" وبعد استكمال كل الإجراءات اللازمة يتم تحويل مبلغ القرض إلى حساب المقترض على أن يلتزم بالشروط التالية :

- 1-تسديد القرض على شكل دفعات متفاوتة في فترات زمنية متساوية تقدر ب 03 اشهر
- 2-مدة القرض تكون 04 سنوات، وبذلك تكون الفترة الواجب على المقترض الالتزام بتسديد الدفعات فيها هي 16 فترة زمنية.

3- معدل الفائدة 65% .

4- إعفاء طيلة فترات التسديد يقدر ب 65% من قسط الامتلاك.

$$\text{مقدار الفائدة: } \frac{km \times E}{100 \times 360}$$

**E:** أصل القرض

**N:** الفترة الزمنية 90 يوم

**K:** معدل الفائدة

**TVA:** 17%

$$\text{الدفعة} = \text{TVA} + \text{الفائدة} = \text{الإعفاء} + \text{قسط الاهتلاك}$$

الفرع الثالث : تحليل ربحية القرض

الجدول رقم 01: سداد القروض

البقي	الدفعات	TVA	الاعفاء	الفائدة	الاستهلاك	أصل القرض	الفترة الزمنية
765000	70392.7500	2817.7500	3315	13260.00	51000	816000	1
714000	69423.1125	2676.8625	3315	12431.25	51000	765000	2
663000	68453.4750	2535.9750	3315	11602.50	51000	741000	3
612000	67483.8375	2395.0875	3315	10773.75	51000	663000	4
561000	66514.2000	2254.2000	3315	9945.00	51000	612000	5
510000	65544.5625	2113.3125	3315	9116.25	51000	561000	6
459000	64574.9250	1972.4250	3315	8287.50	51000	510000	7
408000	63605.2875	1831.5375	3315	7458.75	51000	459000	8
357000	62635.6500	1690.6500	3315	6630.00	51000	408000	9
306000	61666.0125	1549.7625	3315	5801.25	51000	357000	10
255000	60696.3750	4108.8750	3315	4972.50	51000	306000	11
204000	59726.7375	1267.9875	3315	4143.75	51000	255000	12
153000	58757.1000	1127.1000	3315	3315.00	51000	204000	13
102000	57787.4625	986.2125	3315	2486.25	51000	153000	14
51000	56817.8250	845.3250	3315	1657.50	51000	102000	15
0	55848.1825	704.4375	3315	828.75	51000	51000	16
/	1009927.5000	28177.5000	53040	112710.00	816000	/	المجموع

المصدر و: وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

من خلال الجدول نلاحظ ان:

- نسبة الفائدة مرتفعة رغم ان مبلغ القرض ليس كبيرا .
- قصر مدة القرض وضيق فترة التسديد .
- تحمل المقترض عبئا إضافيا هو الرسم على القيمة المضافة
- قيمة الدفعات مرتفعة مقارنة مع فترات التسديد، حيث لتسديد قيمة الدفعة الواحدة في مدة لا تتعدى 03 أشهر
- التزام المقترض بتسديد الدفعات في آجالها .
- تحمل المقترض فائدة إضافية هي الفائدة عن استئاد القرض، وسير الأمور حسب ما تم التخطيط له.
- تحقيق البنك الربحية المتوقعة بحيث ان الربحية تأتي من الفرق بين العائد من القرض ومبلغ القرض أي :

$$1009927.5 - 816000 = 193927.5 \text{ دج}$$

### المطلب الثاني: دراسة قرض استثماري مقدم للزبون (م)

أثناء الدراسة الميدانية لصندوق القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة أخذنا ملف مستثمر طلب قرض استثماري وحاولنا دراسته وإظهار الخطوات التي اتبعها البنك بداية باستقباله لطلب القرض إلى غاية تحصيله

### الفرع الأول: معلومات حول القرض

بتاريخ محدد تقدم مستثمر "م" عمر سنة إلى وكالة القرض الشعبي بملف طلب قرض بنكي، وذلك من أجل تمويل مشروع تربية الأبقار، ويندرج القرض من القروض المتوسطة الأجل ومدته خمس سنوات ومن أجل تجسيد هذا المشروع تقدم السيد "م" بملف طلب قرض يحتوي الوثائق التالية:

- طلب خطي من طرف الزبون

-شهادة ميلاد رقم 12

-شهادة الإقامة

-إثبات التأهيل

-نسخة من بطاقة التعريف الوطنية مصادق عليها

-سجل تجاري

-عقد الإيجار أو صك الملكية

-الفاتورة الأولية

الدراسة الفنية و الاقتصادية للمشروع

وفي إطار سير مخاطر عدم التسديد واحتواء احتمالات ظهور نسب الخطر، وبعد التقرير الأولي المرسل من لجنة القرض التابعة للوكالة ومن أجل قبول طلب القرض، تم فرض ضمانات على الزبون صاحب المشروع وتأتي جملة الضمانات المطلوبة كقاعدة متينة لاتخاذ القرار، أو أسلوب تسيير منطقي للنشاط البنكي.

### دراسة القرض:

بعد تقديم ملف القرض من طرف الزبون، يقوم مجلس القرض بدراسته على مستوى الوكالة وابداء الرأي الأول بثه وبعد القيام بدراسة الملف وفي حالة قبول الملف، يتم تحرير ترخيص قبول القرض الذي هو وثيقة رسمية للبنك إعداد ما يجب احترام التدابير القانونية المعمول بها، ويجب ألا يكون محرر باليد أو يحمل أي بيان خطي، وإذا ظهر هناك شك أو غموض وجب الحجز ببيان كتابي

### الفرع الثاني: الدراسة المحاسبية والمالية لمشروع المؤسسة طالبة للقرض

إن الدراسة المالية لمشروع المؤسسة تدخل ضمن مسارات اتخاذ قرار القبول أو عدم قبوله، وفي هذا العدد تعتبر الوثائق المحاسبية التي تقدم بها الزبون "م" للوكالة كإثبات مالية

ومحاسبية، تمكن من إتمام الدراسة على أكمل وجه قبل إرسالها للجنة الخاصة بالقروض لاتخاذ القرار النهائي

بالنسبة لصاحب المشروع السيد "م" جاء ملفه المالي مكونا من

-الميزانية التقديرية للسنوات الخمس القادمة

-جدول امتلاك القرض

-الميزانية الافتتاحية

-جدول حسابات النتائج للسنوات الخمس

-هيكل الاستثمار

الجدول رقم 02: سداد القرض

					مبلغ القرض	1672223
					مدن القرض	5
					معدل الفائدة	5.5%
					معدل الاعانة	75%
					تأجيل السداد	سنة واحدة
البيان	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة	السنة الخامسة	
بداية المدة	1672223	1337779	1003334	668889	334445	
الأمل	334445	334445	334445	334445	334445	
فائدة البنك	91972	73578	55183	36789	18394	
قسط فائدة البنك الاعانة	68979	55183	41388	27592	13796	
الفائدة للدفع	22998	18394	13796	9197	1599	
السداد	357438	352839	348240	343642	339093	
الباقي وحق الدفع	133779	1003334	66889	334445	0	
مساهمة FG	5853	4682	3512	2341	11730	
المساهمة التي ستدفع	17558	/	/	/	/	

المصدر : وكالة القرض الشعبي الجزائري بالمسيلة

## الفرع الثالث: تحليل ربحية القرض

من خلال القراءة التحليلية للوضع المالية للمشروع، والمؤشرات المالية التي تم حسابها، يمكن اعتبار أن السياسة المتبعة من طرف صاحب المشروع مقبولة، وان حالة المشروع يمكن أن يتحسن من سنة إلى أخرى خلال السنوات التقديرية، وهذا يعني مزيد من القدرة المالية على الوفاء بالديون وكذلك الاستقلالية المالية، وبالتالي فقد جاء قرار البنك بمنح القرض للزبون "م" في إطار البرنامج الثلاثي مع الوكالة قرارا سلبيا ومضمونا

## خلاصة الفصل:

يلعب القرض الشعبي الجزائري دور هام في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ويرجع هذا لنوعية الخدمات التي يقدمها والمشاريع التي يقوم بتمويلها، وعلى غرار البنوك التجارية الأخرى شهد تطور ملحوظ في نسبة مساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية، غير انه يتعرض إلى محاضر عندما يمنح القروض لذا وجب عليه إيجاد سياسة افتراضية خاصة واتباع معايير ومبادئ وإجراءات تكون فعالة، كما أن القرض الشعبي الجزائري يعتبر الربحية من الاتجاهات الأساسية التي يجب مراعاتها في عملية المنح للقروض، وذلك لأنها ضرورية لنجاح البنك باعتبارها إحدى المؤسسات الهادفة للربح

## الخاتمة العامة:

يلعب القطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي، وتعد البنوك المكون والمؤثر الفعال في هيكل الجهاز البنكي كما تعتبر عملية الاقتراض الوسيلة المناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز كما تعتبر عملية الاقتراض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك لأنها مملوءة بالمخاطر.

إذا أن البنك ينتهج سياسة خاصة في عملية الاقتراض، حيث يقوم بدراسة شاملة ومعقدة للمؤسسة أو الأشخاص الطالبة للقروض من جميع الجوانب، وعليه فان المكلفين بهذه الدراسة يتميزون بالخبرة والكفاءة والدقة في العمل، فان البنك يطلب من العميل الراغب في الاقتراض تقديم ضمانات كافية إذ أن خطأ في التحليل والدراسة يكلف البنك مجموعة من مخاطر لا يمكن توقعها

وعلى ضوء الدراسة التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

## النتائج:

- البنك هو حلقة من حلقات الاقتصاد وينص نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.
- القروض من أهم الوسائل التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمتابعة نشاطها وزيادة أرباحها.
- إتباع الخدمات المتطورة في المجال البنكي تسمح بترقية النشاط البنكي وتقديم أفضل النتائج.

من خلال دراستنا التطبيقية لدى القرض الشعبي الجزائري تبين لنا ان البنك يقوم بدراسة دقيقة حول طلب القرض قبل اتخاذ منح القرض او عدم منحه قصد التأكد من استرجاع نبلغ القرض والفوائد عند تاريخ الاستحقاق.

### التوصيات والاقتراحات:

من خلال دراستنا الميدانية واطلاعنا على نشاط القرض الشعبي الجزائري ومحاولة منا لمعالجة بعض النقائص نقدم بعض الاقتراحات:

-تشجيع الاقتراض عن طريق تقليها إجراءات وتحسين معاملات البنك مع الزبائن.  
-ضرورة توخي الوضوح والدقة اللازمين عند دراسة ملفات القروض، والتقيد بالدراسات التقنية والمالية.  
-ضرورة إدخال تكنولوجيا متطورة والعمل على أحداث نظام معلوماتي من اجل ضمان سرعة وسهولة العمليات وجلب متعاملين آخرين.  
-تخفيض مدل الفائدة على بعض أنواع القروض.

**أفاق البحث:**

يعتبر موضوع القروض موضوعا شاسع وعميق، ولذلك فان من الصعب التطرق إلى مختلف جوانبه، وبناء على ذلك، فإننا نقترح على الباحثين في هذا الميدان مايلي:

-التعمق في طرق تحصيل القروض المتعثرة  
-التعمق في دراسة مخاطر القروض.

## قائمة المراجع:

### أولاً: الكتب.

- 1) أبو عتروس عبد الحق: الوجيز في البنوك التجارية عمليات، تقنيات، جامعة منتوي قسنطينة، 2000
- 2) رحيم حسين: اقتصاد مصرفي، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة، ط2، 2008.
- 3) رضا صاحب أبو أحمد: إدارة مصارف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2002.
- 4) زياد رمضان: إدارة البنوك، دار وائل للنشر، ط2، 2006.
- 5) سامر جلدة، البنوك التجارية والتسويق المصرفي\_ دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
- 6) ساهر جلدة: البنوك التجارية والتسويق المعرفي، دراساته، ط1، 2009.
- 7) شاكر القزويني\_ محاضرات في اقتصاد البنوك\_ ديوان المطبوعات الجامعية\_ ط4، 2008.
- 8) طاهر للطرش: تقنيات وأعمال البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 9) عبد الحميد عبد المطلب: البنوك الشاملة، الدار الجامعة، الإبراهيمية، 2008.
- 10) عبد الرزاق حبيب، خديجة خالدي: ديوان مطبوعات جامعة، الجزائر، ط1، 2005.
- 11) عبد الغفار حنفي، عبد السلام قحف: الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، الدار جامعة الإسكندرية، 2003-2004.
- 12) عبد القادر بجبع، دار الخلدونية، ط1، الجزائر.
- 13) محمد الصيرفي: إدارة المعارف، دار الوفاء للطباعة والنشر، ط1، الإسكندرية، 2007.
- 14) محمد الفتاح الصيرفي: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006.
- 15) يخرارز يعدل فريدة: تقنيات وسياسات التسيير المعرفي، ديوان مطبوعات الجامعية، ط3، الجزائر، 2005.

### ثانياً: الرسائل الجامعية

- 16) بنان سهام، منصور كريمة: تقنيات وإجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، فرع نقود مالية وبنوك، 2009.
- 17) جعدي أمال، وعرب بثينة: التقنيات البنكية في منح القروض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس في علو الاقتصاد\_ فرع نقود ومالية وبنوك\_ سنة 2001\_ 2002.

### ثالثاً: مواقع الانترنت.

18) [http:// unvi. Sba. Talin. Arg/ t5863.Topic27.11.2017](http://unvi.Sba.Talin.Arg/t5863.Topic27.11.2017)

19) [http://www. Djolfo.info/vb/ shouihread. Phd?l/230669\\_25\\_11\\_2017.](http://www.Djolfo.info/vb/shouihread.Phd?l/230669_25_11_2017)